الكنيسة والدولة

في شهر أغسطس من عام ٢٠٠٥ اهتمت الكثير من الصحف بقضية القس " بلوفاتير جميل "، كاهن كنيسة العذراء بالجيزة ، عندما عاقبه البابا شنودة بالإيقاف لمدة شهر و نصف بسبب تأييده للمرشح الرئاسي لحزب الغد د. أيمن نور ، و معارضته للرئيس مبارك !.

الجانب الذي أولته الصحف اهتمامها، هو قرار الإيقاف، و هاجم بعضها البابا شنودة ، باعتباره رجل دين من المفترض أن ينأى بنفسه عن معترك الخلافات و التجاذبات السياسية ، و لا ينحاز لمرشح دون آخر ، خاصة و أنه أعلن رسميا تأييد أقباط مصر للرئيس حسني مبارك .

و بدت الصورة و كأن "بلوفاتير" رجل وطني معارض لنظام حكم الرئيس مبارك ، وبدا البابا شنودة و كأنه مع التجديد و التوريث.

بدا المشهد و كأن الأول "ديمقراطي" عاشق للديمقراطية و ينحاز لها، و بدا الثاني وكأنه ديكتاتوري انحاز للتأبيد و أيده و يدعمه .

الكثير من التفاصيل لم يتوقف عندها لا القراء و لا الكتاب الذين تناولوا هذه القضية و لا الصحف التي تبنت الدفاع عن بلوفاتير الذي اضطهده البابا و استبعده عن أداء عمله لمدة شهر و نصف بسبب موقفه السياسي!.

و الحال فإن بلوفاتير ، اتخذ موقفه من الرئيس مبارك ، ليس بسبب وطني و إنما لأسباب طائفية ، و الرجل جهر بأجندته الطائفية التي بسببها عارض الرئيس و نظامه و لا يؤيده ، و الغريب أن صحفا نقلت كلامه تفصيلا ، و لم تعلق عليه ، بل إن بعض المثقفين

openkanar.com

دافع عنه و انتقد البابا شنودة لأن الأخير لم يتبن ذات المطالب الطائفية ، ويقدمها للرئيس لابتزاز النظام و حمله على النزول عند مطالب الطائفيين من رحال الدين المسيحيين حتى لو أدى ذلك إلى استفزاز الأغلبية المسلمة ، ووضع البلد كلها على حافة الحروب الطائفية .

و سأنقل للسادة القراء هنا نقلا حرفيا لتصريحات صحيفة "صوت الأمة " التي أجرت مع الكاهن "بلوفاتير" حوارا بشأن أزمته مع البابا شنودة عندما سأله المحاور ماذا فعلت بعد معرفتك بقرار وقفك عن ممارسة مهام وظيفتك ككاهن؟ فقال:ذهبت إلي مقر مطرانية الجيزة، لبدء جلسات محاكمتي كما قيل لي، وهناك وجدت ١٥ أباً كاهناً من محافظة الجيزة، بالإضافة لأعضاء من المجلس الملي، وتم بيني وبينهم حوار ودي، خرجنا منه باتفاق علي إصدار تأييد كتابي لقداسة البابا شنودة في كل قراراته، مع الإشادة بدور الأمن، وهو ما وافقت عليه، وعندما تطرق الحديث إلي إعلان التأييد للرئيس مبارك رفضت، وكان تعليق أحد الكهنة علي رفضي بأن هذا الاتفاق لن يرضي الأمن، فتأكدت بوجود ضغوط أمنية علي الكنيسة لإيقافي الذي تم دون عقد مجلس إكليركي يشمل المطران وستة كهنة، وذلك كما هو متبع.

فإنني أري أن الرئيس مبارك، لم يقدم أي حلول لمشاكل الأقباط في مصر، وأنه وضع ملف الأقباط في أيدي الجهات الأمنية، وكأننا ـ الأقباط ـ مواطنون خطرون علي أمن مصر وهناك أمثلة كثيرة تدل علي وجهة نظري مثل: استمرار العمل بالخط الهمايوني في بناء الكنائس حتي الآن وعدم صدر قانون الأحوال الشخصية الموحد للأقباط بدون سبب وجيه بالإضافة للتجاوزات الإعلامية المستمرة ضد الأقباط، والتي زادت في عهد الرئيس مبارك وكذلك عدم تعديل المناهج الدراسية، التي تجعل الأقباط يدرسون ما يتعرض لعقائدهم

وإيمانهم بشكل مسيء، إضافة إلي التجاهل التام للأقباط في تولي المناصب الكبري في مصر، مثل رئاسة الجامعات، أو التعيين كمحافظين، أو تولي الوزارات المهمة". انتهى كلام بلوفاتير

ولو لم يكن الرجل مقيما في مصر لتوقعت على الفور إنه إحدى قيادات أقباط المهجر، والغريب أنه لم يعلق على كلامه أحد والكل بلع لسانه لمجرد أنه هاجم الرئيس مبارك وجرى تصويره وكأنه بطل وطني تنطلق معارضته للنظام الحالي استنادا إلى أجندة وطنية، وهي في واقع حال مطالب طائفية مرفوضة وممجوجة وفي وقت بالغ الحساسية يصبح فيه الابتزاز الطائفي "خروجا" عن الجماعة الوطنية المصرية بمسلميها وأقباطها.

(٢)

اللافت في هذا السياق أن الرجل لم يكن بذات الصلابة التي حاولت الصحف إظهاره بها، بل إنه وباعترافه في ذات الحوار، أصيب بالضعف والخوار في أول محاكمة كهنوتية أحالته إليها الكنيسة، وتراجع عن "تشدده" وكتب إقرارا أقر فيه تأييده للبابا شنودة !! فأين "وطنية" الرجل في الأولى؟!، ثم أين صلابته ومعارضته للنظام وللبابا شنودة في الثانية؟!

لقد حظيت قضية "بلوفاتير" باهتمام إعلامي مريب لم ينل مثلها القس الوطني الكبير الصديق الراحل إبراهيم عبد السيد، الذي ظل معارضا للنظام وللبابا شنوده، أيان أنزلته النخب المصرية جميعها منزلة "المقدس" الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

و ظل عبد السيد على موقفه ، عفيفا شريفا و ما رأيته مرة إلا بثياب بالية رثة لعفته و زهده ، إلى أن وافته المنية ، و حرمه البابا شنودة من الصلاة علية في الكنائس المصرية التابعة له ، و لم يرق له إلا قلب الكنيسة الإنجلية ، التي قبلته و صلّت عليه قبل أن يوارى جسده التراب .

و إذا كانت بعض القوى استحسنت موقف "بلوفاتير" من قبيل "الشماتة" في النظام وتصفية الحسابات مع السلطة ، فلماذا لا تتحالف مع أقباط المهجر ، الذين يتخذون موقفا من الرئيس ، لذات الأسباب التي أوردها كاهن كنيسة العذراء بالجيزة وفي أكثر من صحيفة مصرية ، فليس ثمة فارق بين الاثنين كما قرأنا له و لغيره ممن أيدوه أو استغلوه في التشهير و الشوشرة على حساب سلامة الوطن و أمنه و استقراره.

لسنا ضد أن يمارس الأخوة الأقباط حقهم في التعبير عن آرائهم السياسية، ولا في حقهم في اختيار من يمثلهم "سياسيا" و ليس "طائفيا" كمصريين و ليس كأقباط ، بل إننا كم نادينا بضرورة أن يتخلى الإخوة الأقباط عن عزوفهم عن العمل السياسي والتخلي عن اتخاذ الكنيسة بديلا عن الدولة و عن مؤسساتها الشرعية ، و التي ظهرت جلية في أزمة إسلام السيدة وفاء قسطنطين ، و قلنا أكثر من مرة إنه لا حل إلا في أن ينخرط الأقباط في المشاركة السياسية من خلال الأحزاب المصرية المدنية ، باعتبارها أطرا سياسية مصرية وطنية لجميع المصريين ، تذوب فيها الفوارق والانتماءات الصغيرة الضيقة ، و يكون الولاء للدولة و ليس للمؤسسات الطائفية ويكون الاحتكام لمؤسسات الدولة الشرعية المناط بها الحكم و الفصل بين الجميع مسلمين وأقباطا .

و يوجد بين الأقباط نماذج على درجة عالية من الوعي ، خرجت من شرنقة الوعي الطائفي الضيق إلى الوعي الوطني الأوسع و الاذكى و الأطهر للجميع ، و شاركوا إخوانهم

المسلمين في النضال الوطني من خلال الأحزاب و المؤسسات الأهلية وحركة المجتمع المدني مثل جورج اسحق و أمين اسكندر و رفيق حبيب و جمال أسعد . ما جعلهم علامات بارزة في النضال المدني الوطني المصر ، لا يختلف على وطنيتهم و لا على شفافيتهم لا قبطي و لا مسلم .

(٣)

عقب كل مقال أكتبه منتقدا الكنيسة أو البابا شنودة، كان يصلني على إيميلي الخاص عشرات الرسائل من إخوة أقباط ، ينصحونني خلالها بأن أكف عن انتقاد "سيدهم" حتى لا ألقى مصير السادات! .

والحال أني كنت اعتقد أن قناعة البعض بأن اغتيال الرئيس الراحل . رحمه الله كان "عقابا سماويا" له على جرأته في اعتقال وحبس البابا ونفيه في إحدى الأديرة اعتقدت أنه يقتصر فقط على عوام الأقباط، حتى فوجئت يوم ٢٩ / ٥ /٢٠٠٧ بالقمص "مرقس عزيز" كاهن الكنيسة المعلقة وهو يحذر. في المصري اليوم . الرئيس مبارك "ضمنيا" بأنه ربما يلقى المصير ذاته، إذا لم ينصت إلى مذكرة البابا التحريضية التي أرسلها يوم ٢٠٠٧/٥/٢٦ إلى رئاسة الجمهورية!

قال القمص: " إن برقية البابا شنودة إلي الرئيس حسني مبارك تأخرت كثيراً، وكان لابد أن تكون أكثر شدة من ذلك، مشيراً إلي أن ما يحدث الآن يشبه ما حدث قبل اغتيال الرئيس السادات، داعياً كل ذي أذن إلي أن يسمع"!

قبلها بأيام كان البابا شنودة يحرض الرئيس مبارك على الأجهزة الأمنية وعلى القضاء، بل ويدعوه إلى إلغاء أي مظهر من مظاهر "دولة القانون" من أجل عيون "متطرفي

الكنيسة" ، مطالبا الرئيس بـ"رد حقوق الأقباط" لأنه - أي الرئيس - "أقوى من القانون" ذاته!

بعدها دعا أحد تلاميذه - مرقص عزيز - إلى "تنظيم" الأقباط، وإلى وقوفهم صفا واحدا لـ"استرجاع الحقوق المسلوبة ، قبل أن تسلب نفوسهم " ، وليقول أيضا بالنص : "وتنظيم الصف القبطي بمخاطبة الهيئات الدولية أمام الهجمات التي يتعرض لها المسيحيون في الشرق الأوسط، وإيصال صوت الأقباط إلي العالم كله"!

لم يكتف القمص عزيز بـ"معايرة" الرئيس حين "سانده" البابا في انتخابات الرئاسة بل وتوعده بـ"التخلي" عن نجله حال رغب في الترشح لخلافة أبيه، ويكشف الرجل عن الموقف السياسي للكنيسة ، حين قال " كنا في الماضي نتصور أن جمال مبارك هو أصلح من يتولي الرئاسة، ولكننا مع سلبية النظام واختفائه تماماً بدأنا نتشكك في كل شيء وليختار الله لمصر من ينقذها من الدمار المقبلة عليه"!.

كلام المسئول الكنسي واضح بأن الكنيسة كانت تمارس "البزنسة السياسية" في "الظلام"، وأنه كان ثمة اتفاق داخل الكنيسة على تسمية الرئيس المصري المقبل!

(٤)

لا شك في أن علاقة النظام بعنصري الأمة في مصر، لا تخضع لأية معايير ثابتة و إنما تميل و تتبدل و تستقر و تتغير وفقا للمحصلة - النهائية أو المرحلية - للتغيرات الدولية والإقليمية. ولذا فإنه من الحمق أن يراهن الأقباط على الموقف الرسمي رهانا أبديا و التصرف بافتعال الأزمات دون أية اعتبارات لحساسية التركيبة الطائفية و أوزانها النسبية في المجتمع المصري . و هو ما لفت انتباه الكثير من المراقبين في أكثر من محك

عندما عمدت الكنيسة إلى فرض إرادتها متجاهلة مشاعر محيطها الإسلامي الواسع والكبير، الذي لا يمكن التنبؤ برد فعله عند نقطة استفزاز "معينة".

و هو السلوك الذي انتقده المفكر القبطي المعروف جمال أسعد ، عندما نبه البابا شنودة إلى خطورة صنيعه في أزمة وفاء قسطنطين ، عندما وضع النظام أمام خيارين بالغي الصعوبة : إما النزول عند رغبة الكنيسة و تسليمها سيدة مسلمة ، متجاهلا الأغلبية المسلمة التي يستفزها مثل هذه الإهانة و شعورها بالعجز في حماية من جاءتها فارة بدينها و إما عليه أن يتحمل مسئولية رفضه أمام القوى الدولية الأخرى التي ستستغل "شكوى الأقباط" لا لمصلحة الكنيسة بالطبع و إنما لمصالح وأجندات أخرى لا علاقة لها بالمصلحة الوطنية المصرية .

من المؤكد أنه سيكون من الحمق الرهان الأبدي على أوضاع سياسية هذه هي حالها خاصة و أن ثمة تحولات مهمة و حقيقية بدأت تعتري الرؤية الأمريكية للتغيير في المنطقة أبرزها أن المشكلة لم تعد مثل ما كانت عليه قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، فبعد أن كانت الإدارة الأمريكية تراهن على القرار الرسمي المصري و العمل على أن يظل "متعاونا" دائما من خلال إغداق المساعدات أحيانا وفي أحيان أخرى بالضغط عليه و ابتزازه فيما كانت ورقة الأقباط إحدى أهم أوراق الضغط هذه.. فلقد تبدل الحال وتراجعت أهمية الملف الطائفي و أولويته كثيرا عند صانع القرار الأمريكي ، و حل محله ملف الديمقراطية و الإصلاح في العالم العربي، ثم تراجع الأخير مقابل تزايد الرهان الأمريكي على الأنظمة العربية القائمة في حل المشكل العراقي وأزمة محمود عباس مع حماس،

ولذا فإنه من الواقعية السياسية أن يتعظ الأقباط المصريون من هذه التحولات إذ لن تجدي نفعا معه اليوم أية محاولة لابتزازه مجددا، إذ إنه يدرك تماما أن الأمور تغيرت و تبدلت و لم يعد يخيفه "الملف القبطي" .. و من ثم فإن "الهم القبطي" الحقيقي هو ذاته "الهم الإسلامي" الذي يتلخص في ضرورة العمل معا من أجل ارساء نظام سياسي ديمقراطي يحترم المصري لـ"مصريته" و حسب.

(٥)

لا شك في أنه يهمني بالتأكيد . ويهم الجماعة الوطنية المصرية . أن نجد الإخوة الأقباط شركاء حقيقيين في العمل العام من خلال المؤسسات المدنية المصرية، ولعلي كتبت سلسلة طويلة "ناصحا" فيها الدولة بأن تستعيد مواطنيها الأقباط من "الكنيسة" التي اختطفتهم تحت ظروف دولية وإقليمية ضاغطة، وأحالتهم إلى "رعايا" لها وليس "مواطنين" في بلد كبير اسمه مصر!

الصديقان العزيزان جمال أسعد عبد الملاك وجورج إسحاق كانا دائما يمثلان نموذجين للتعالي على "الطائفية" في التعاطي مع الوطن وأحلامه وأشواقه، وإذا قرأت للمفكر الكبير د. رفيق حبيب فإني أشعر بأني أمام مواطن مصري وحسب، شديد الوعي بمفهوم الجماعة الوطنية ومرجعية الأمة وهويتها الحضارية والثقافية.

يوجد بالتأكيد تيار إصلاحي قبطي "ديني" داخل الكنيسة و"علماني" خارجها، ورغم أهمية التيارين إلا أن التيار الثالث الذي يمثله إسحاق وأسعد وحبيب يتجاوز مفهوم "الإصلاح" المؤطر داخل مشاكل الطائفة لأفاق أكبر وأوسع ، تشمل تطلعات المصريين جميعا في الإصلاح الديمقراطي والحرية.

لا شك في أن الحالة القبطية المصرية تشهد تجاذبات حادة بين تيار "طائفي" وآخر "وطني" ، ولكليهما الحق في "مساحة" للتعبير عن وجهة نظره مادامت عند الحدود التي لا تؤذي مشاعر الآخرين ، ولقد أجزت . في المصريون . نشر مقالات لكتاب أقباط، البعض اعتبرها "طائفية" وعاتبوني عليها، وهي بالفعل كانت على هذا النحو، ولكنها . وبحسب تقديري . كانت في الحدود التي يقبلها مبدأ "حرية التعبير".

ليس لدي أية مشكلة في أن ينشر في صحيفة "المصريون" التي أرأس تحريرها، كتاب أقباط ، سواء فيما يتعلق بالجدل الديني أو التنظيمي الكنسي الداخلي أو في قضايا تتعلق بما يعتبرونه "حقوقا" لهم كمواطنين مصريين، ولقد نشر الأستاذ عادل جرجس في صفحة الرأي مقالا هاجم فيه بقسوة البابا شنودة، ثم نشر في ذات الصفحة مقالا آخر دافع فيه عنه ضد مؤتمر العلمانيين المسيحيين وضد دعوتهم إلى إعادة كتابة الأناجيل المتداولة الآن.

الظاهرة في تقديري جيدة، والتفات الأقباط إلى أهمية المشاركة فيما هو "عام" وبعيدا عن "الكنيسة" يعد تطورا مهما يحسب للحراك السياسي الذي شهدته مصر منذ ثلاث سنوات (٢٠٠٤ . ٢٠٠٧) مهما كانت قسوة المشاركة وتطرفها في بعض الأحيان ولعل ذلك يشي بأهمية ومسئولية المجتمع المدني في القيام بالدور الذي تخلت عنه الدولة في استرداد الأقباط مجددا من ضيق "الطائفية" إلى رحاب المواطنة والجماعة الوطنية المصرية.

أعلم جيدا أن "الحكومة" . في ظل الضغوط الدولية . تكون عادة متعجلة في طي أي صفحة شغب يكون طرفاها مسلمين وأقباطا على النحو الذي يجعلها تلجأ إلى حلول سريعة متجاوزة المشهد الطائفي وتبقي على أسبابه، وأعلم أيضا أن المجتمع المدني مخترق بمؤسسات تتاجر بقضية الأقباط سدادا لفواتير ينبغي أن تتقدم بها لـ"الممول" الأجنبي

ونعلم أن بعض "الأموال" تأتي من منظمات تعمل ولائيا وماليا تحت مظلة اليمين المسيحي المتصهين ، والذي يعمل وفق رؤى دينية وأيديولوجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمآلات الصراع العربي الإسرائيلي.

أعلم أن الوضع شديد الالتباس والتعقيد، ولكنه واقع ينبغي التعاطي معه بحكمة وبصبر وبوعي وبنفس طويل ، وفي إطار نضال حقيقي من أجل فك هذا الالتباس من خلال تقديم تجارب بديلة ، ربما تكون متواضعة ولكنها أكثر "بركة" في التأثير وفي إصلاح ما أفسدته تجربة الثلاثين عاما الماضية.(**المراجعة ٣**)

(٥)

خلو قائمة المعينين بمجلس الشورى يوم ٢١ يونيو ٢٠٠٧، من عدد الأقباط الذي تعودنا عليه، ربما كان رد فعل من القيادة السياسية، على حملة الإهانة الكنسية لمقام رئاسة الجمهورية، والتي بلغت مبلغ "ابتزاز" الرئيس وتخويفه و"معايرته" بمساعدة الكنيسة له في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥، وتهديده بـ"رد" حال قرر نجله ترشيح نفسه خلفا لأبيه.

أقول : ربما، خاصة وأن "الكنيسة" . وليس الأقباط . نالت في عهد الرئيس مبارك، ما أحال رجالها إلى ملوك وقادة تبسط لهم الفرش الحمراء، على نحو كان من المفترض أن يجعلها . بمقتضي حُسن الخُلق . أن ترد "الحسنة" بأفضل منها أو بمثلها على أقل تقدير.

هذا احتمال وارد، ولكنه جاء مسنودا بوعي السلطة، بتراجع قيمة الملف الطائفي كورقة ابتزاز دولي، مع تنامي الحاجة إلى الدور المصري في أكثر من أزمة إقليمية، باتت تأتي تباعا لتقوي من موقف النظام السياسي المصري، إزاء أية محاولة ابتزاز، تتخذ من الورقة القبطية تكأة تستند إليها.

ولذا ليس غريبا أن يأتي القرار الجمهوري بإنهاء عصر "الكوتة الطائفية" في المجالس النيابية، متزامنا مع الشرط الأمريكي لاسترجاع المستقطع من المعونة، لقاء أن تمنع القاهرة تهريب السلاح إلى المناطق الفلسطينية، وهو مطلب جديد لم نعهده من قبل، إذا كانت المسألة القبطية، حاضرة في مركز أية تجاذبات بشأن المساعدات الأمريكية لمصر وذلك قبل هزيمة المشروع الأمريكي في العراق، واندحار وكلائه في قطاع غزة في يوينو ٢٠٠٧!

وأيا كان الأمر، فإن تخلي النظام عن "تدليل" الكنيسة، واعتمادها - عرفيا - كجهة يحترم طلبها (في العدد) ورأيها (في المختارين) من النواب الأقباط في المجالس النيابية هو منحى - رغم ما يبدو لبعض الأقباط بأنه شر لا يخلو من الخير للجميع مسلمين وأقباطا:

فهو ليس قرار تهميش أو عقوبة على موقف - وإن كان من المحتمل أن يكون على هذا الوجه - وإنما قرار صدر وبدون قصد من السلطة، يعيد إلى الأقباط مكانتهم القانونية الطبيعية، باعتبارهم مواطنين حقيقيين، وليسوا "طائفة دينية" معزولة أو مستقلة عن الجماعة الوطنية المصرية.

فنظام "الكوتة" لم يكن يستفيد منه إلا الكنيسة، باعتبارها "سوبر ماركت" لتوزيع صكوك " الوجاهة السياسية"، إذ يتطلع الجميع إلى رضاها، لكونها البوابة التي لابد لكل من يتطلع إلى التعيين في المجالس النيابية من الأقباط، أن يمر من خلال فلاترها والكشف على مدى ولاء المرشح للكنيسة أو للبابا!

والحال أنه إذا استمرت السلطة على هذا النحو، مستفيدة من الأجواء الدولية والإقليمية، التي طفقت تفكك - بالتبعية - منظومة المشروع الطائفي الانعزالي في مصر فإنها تقدم خدمة كبيرة وجليلة للأمن والسلام الوطني الداخلي، وتكون قد أسدت خدمة أكبر للأشقاء الأقباط، إذ ستفرض عليهم التحول إلى المشاركة في العمل العام من خلال

الأحزاب والنقابات والروابط المهنية ، يتعلموا من خلالها فنون العمل السياسي ويتجرعون من نفس الكأس التي يسقى منها أشقائهم المسلمون: يشاركون في الانتخابات أو يقاطعونها معا.. يضربون أو يعتصمون أو يتظاهرون معا.. ليس على أرضية طائفية أو انطلاقا من تحريض كنسي، وإنما انطلاقا من النقاء السياسي الوطني.

(٦)

في موعظته الأسبوعية في يونيو ٢٠٠٧ حذر البابا شنودة ممن وصفهم بـ" صحفيي التشهير" ويقصد بهم الزملاء الذين ينتقدون الكنيسة والبابا والكهنة!

تحذيرات البابا، جاءت متزامنة مع دعوته للشباب القبطي، للخروج من "الأسوار" إلى المجتمع للمشاركة في الحياة السياسية، حتى يكون له "ثقل" في أية حسابات أو صفقات سياسية.

الدعوة بلا شك "مفاجأة" مذهلة، بل ربما تكون واحدة من أهم أحداث مصر، في النصف الأول من العام الجاري، إذ إن تخلي الكنيسة عن سلطتها الزمنية، التي نازعت عليها من الدولة، منذ تولي البابا شنودة الكرسي البابوي، في أوائل سبعينيات القرن الماضي (العشرين)، يعتبر انتصارا للدولة المدنية في مصر، خاصة وأن هذه "السلطة" كان من غير من المتوقع، أن تتنازل الكنيسة عنها بسهولة، في وقت كان الرأي العام ، يعتقد أن الوضع الدولي والإقليمي، يفرض "حمايته" على عليها بل ويساعد الكنيسة في التوسع فيها على حساب تآكل دور الدولة وولايتها القانونية والدستورية على الأقباط.

ولا شك أيضا أن "دعوة" البابا تلك، كانت ثمرة حقيقية، لدعم الصحافة "الحرة" لتيار الإصلاح داخل الكنيسة الأرثوذكسية، وهو ما بدا جليا من تصريحات البابا شنودة التي انتقد فيها وبقسوة الصحف التي كانت الكنيسة من بين أولويات تغطياتها الصحفية

في ذات الوقت الذي صدرت منه هذه "الدعوة" الصادمة، حيث فسر هذا "التزامن" بأنه يفصح عن "ضيق" البابا، من الصحافة التي كشفت مساحات المسكوت عنه في طريقة إدارته لأزمات الكنيسة في الداخل أو للاحتقانات الطائفية مع المجتمع المسلم خارجها ولدوره المحوري في عزلة الأقباط سياسيا عن الدولة من جهة، وغربتهم النفسية عن المجتمع من جهة أخرى، والتي أفضت في النهاية إلى تربية جيل قبطي كامل لا يعرف من الدولة إلا "الكنيسة"، وليس لدية أية خبرة سياسية، تؤهله للعمل في سياق وطني مستقلا عن رقابة الكنيسة وأوامرها.

لم تكن بالتأكيد دعوة البابا، ثمرة الحملات الصحفية التي كانت "عاتية" وربما عنيفة وقاسية في أحيان كثيرة وحسب، ولكنها أيضا ثمرة طبيعية للتحولات الكبيرة والجوهرية في أولويات القوى الكبرى المشغولة حاليا بملفات أكبر وأهم وأخطر من ملف الأقليات في العالم وعلى رأسها الملفات الثلاث: العراقي والأفغاني والفلسطيني وما ورائه من ملفات وثيقة الصلة على رأسها الملفين الإيراني واللبناني وتوسع تنظيم القاعدة وتمدده في كل المساحات التي أخليت تماما من التيار الإسلامي الوسطي والمعتدل.

ينبغي الانتباه إلى أن الدعوة جاءت أيضا، بعد أيام قليلة، من الإعلان عن القرار الجمهوري بتعيين ٤٤ نائبا في مجلس الشورى يوم ٢١ يونيو ٢٠٠٧، حيث جاءت القائمة صادمة لتوقعات الرأي العام القبطي في مصر وفي المهجر، ومتجاهلة تماما مطالب البابا شنودة، في خطوة غير مسبوقة، وبالغة الدلالة على أن عصر "التدليل" الرسمي للأقباط، ربما يكون قد أشرف على الأفول، وأن على الأقباط أن يتخلوا عن "كسلهم السياسي" وعن اعتمادهم على الكنيسة كوسيط بينهم وبين الدولة، وبعد أن أثبتت التجربة أن السماء

الأمريكية لا تسقط "ذهبا لا فضة" ولكن "صواريخ كروز" من السماء، وحروبا أهلية عاتية على الأرض.

(٦)

الخبر الذي نشرته "المصريون" يوم ٢٠٠٦\١٢\١٧، بشأن توصية عرضت في ديسمبر عام ٢٠٠٦ على البابا شنودة ، تقترح ألا تعقد الكنيسة قرانا أو خطوبة لأي من أتباعها إلا بعد أن يقدم ما يفيد قيده في الجداول الانتخابية، كان بحق خبرا سارا، واستحق أن نشيد به في حينه وشجعنا البابا شنودة على أن يأخذ به وعلى الفور وبلا تردد.

لأول مرة نسمع بمثل هذا الاقتراح، إذ كان بالتأكيد تحولا كبيرا، ولم يكن ليفصح عنه لولا الضغوط الكبيرة التي واجهت البابا شنودة في تلك الفترة.

وأيا كان الأمر، فإن التوصية كانت تعد انتصارا لقوى التنوير وتيار الإصلاح ، التي ما انفكت تثير الجدل وتطرح الأسئلة عن كثير مما كان مسكوتا عنه طوال الثلاثين عاما الماضية.

أهمية الاقتراح أنه من المتوقع له أن يحيل "القبطي" إلى مواطن أكثر تفاعلا مع الحياة العامة في بلده، وسيخفف من الاحتقانات التي أفرزتها "عزلته" لسنوات طويلة والتي كانت نتاجا للطموح السياسي لرجال الدين المسيحيين، ودخول الكنيسة في "مشاغبة" الدولة، وسعيها إلى استثمار ما استجد من تغيرات دولية في العقود الثلاثة الأخيرة، لتفرض نفسها كسلطة موازية لسلطة الدولة.

وارتكبت الأخيرة أكبر أخطائها عندما شاركت الكنيسة . بسياسة تأجيل حل الأزمات الطائفية . في إحالة الأقباط إلى "جماعة دينية" مستقلة ، مناط ولائها وبرائها للكنيسة وليس للدولة، ما عمق من عزلة الأقباط عن المشاركة في كافة الأنشطة المدنية

والسياسية وتركوها للمسلمين، بعدما حلت الكنيسة .وبسماحة من النظام .محل تلك الأنشطة بالنسبة للأقباط!

صحيح أن هناك الكثير من الأخطاء التي تتحمل مسئوليتها السياسات الرسمية ارتكبت في مرحلة ما بعد "مصر الليبرالية" ، وأدت إلى اختفاء ظاهرة السياسي القبطي الذي لا يتمايز عن السياسي المسلم، بسبب احتضانهما للمشروع الوطني العام ، حتى رأينا فوز أقباط في دوائر غالبيتها مسلمون، وفوز مرشحين مسلمين في دوائر غالبيتها من الأقباط

وتراجعت الظاهرة بالتدريج بعد ثورة يوليو، لتبلغ ذروتها مع تنامي الخطاب التحريضي الداعي إلى عودة مصر إلى "أصولها القبطية"، وتولي أصحابه مقاليد إدارة الشأن الكنسي في الثلاثين عاما الأخيرة، وما نتج عنه من عمليات شحن طائفي غير مسئول من الجانبين، استفادت منه قيادات دينية مسيحية ارتبطت مصالحها بفكرة "الكنيسة كبديل للدولة "الأم" من جهة ، وجماعات وأحزاب سياسية ومؤسسات حقوقية تاجرت بالأزمة وحولتها إلى شيكات وحسابات في البنوك من جهة أخرى.

النتيجة كانت كارثية بالنسبة للجانبين: القبطي اقتنع بـ"شرعية" التغرير الكنسي وبفكرة "الكنسية كملاذ وبديل" ، وتعزيز مشاعر الاغتراب في بلده، والمسلم وقع فريسة التوجس والشك وسوء الظن في شقيقه القبطي الذي تركه ولاذ بالكنيسة، ليتحول في المخيال العام من "شريك" إلى "غريب" ، وسط مناخ سياسي عام لا يشجع أصلا على المشاركة السياسية ، سواء لدى الأقباط أو المسلمين،غير أن الأقباط هم الذي كانوا أكثر تضررا لوقوعهم تحت ضغط مؤسسي مضاعف : الكنيسة من جانب والدولة من جانب آخر.

حاول البابا شنودة أن يجد حلا لهذه المشكلة، على النحو الذي يحفظ له سلطته الأبوية على الأقباط، بل وربما يعززها أيضا، عندما اقترح نظام "الكوتة" في البرلمان وفي الوظائف، وهو الاقتراح الذي لم يلق قبولا لدى النخبة القبطية التي تتمتع بوعي تاريخي أهلها لاستشراف خطورة هذا المطلب، ويحسب لها الحقيقة أنها وقفت ضد هذا الاقتراح إلى أن تراجع عنه البابا وشرع في التفكير في بدائل أخرى، على ما يبدو لنا بحسب الخبر الذي نشرته "المصريون".

هذه البدائل بالتأكيد سيتوقف مدى ملامستها للبعد الوطني، وابتعادها عن المنحى الطائفي، على قوة تيار الإصلاح داخل الكنيسة وعلى عمق التباينات في الرؤى وقدرة قوى التنوير على اقناع البابا بأن الدنيا تغيرت.. وأن عليه أن يتخذ قرارات "ثورية" وكبيرة..متى شاء أن يمنع "الانبا مكسيموس" من النزول من على هضبة المقطم، متوجها بأنصاره وبفكره الجديد إلى كاتدرائية العباسية، لينهي صفحة صعبة في تاريخ الكنيسة الارثوذكسية في مصر.

(٦)

كتب الأستاذ عادل جرجس سعد في "المصريون" في مايو ٢٠٠٧ مقالا بعنوان "مولانا الأنبا بيشوى الوالى"، أثار ردود أفعال متباينة .. ولعل أهم ما لفت انتباه القراء هو قوله إن عدد من شاركوا الأنبا بيشوي في إحياء ذكرى "الشهيدة دميانة" بدمياط كان نحو ٤ ملايين مسيحي!

وكما استوقف السادة القراء هذا الرقم، فقد استوقفني أنا أيضا وأنا أراجع صفحات الرأي قبل إجازتها، غير أني تركت الرقم على حاله لقناعتي بأن الأستاذ عادل لم يذكره من قبيل تقرير واقع حقيقي بقدر أنه كان يقصد "المبالغة" في حفاوة الناس برجل دين

معروف عنه "غلظته" و"فظاظته" ـ كما يقول معارضوه ـ في إدارة المهام التي أسندها إليه البابا شنودة، ولعل الأستاذ جرجس قد أصيب بالدهشة ـ وربما بالصدمة ـ من هذه "الحفاوة" الجماهيرية الكبيرة التي استقبل بها بيشوي في الدير، وربما ذلك ما حمل كاتب المقال على المبالغة في تقدير العدد على النحو الذي أثار دهشة الجميع! خاصة أن الاثنين بيشوي وجرجس ـ على خصومة وخلافات حادة بلغت مبلغ الاحتكام إلى منصة القضاء للفصل فيها!

والحال أن الأنبا بيشوي شخصية مثيرة للجدل، وباتت موضوعا للتجاذبات "الدينية" داخل الكنيسة و"العلمانية" خارجها ، ونقل معارضوه للرأي العام صورة عنه تصوره باعتباره مشروعا مقلقا للجميع، ويمثل مستقبلا غير مطمئن للأقباط حال تحقق ما يتوقعونه بأن يكون خليفة للقيادة الكنيسية الحالية!

لا ندري حجم المعارضة التي تبغض الرجل، غير أنه من الواضح أنها الأعلى صوتا، ولم تترك نقيصة إلا وألصقتها به من استبداد وديكتاتورية ومصادرة للرأي ومخالفات مالية وإدارية، وساعدهم في ذلك "لغط" كبير بسبب تصريحاته المثيرة للجدل، وفي مقدمتها تكفيره للطوائف المسيحية الأخرى، وفتواه بتحريم التبرع بالدم لمرضاهم، وهي الفتوى التي أساءت كثيرا للرجل بسبب عدم إنسانيتها ومخالفتها لروح المحبة والسلام ، التي تمثل قوام رسالة المسيح عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام.

باستثناء الفتوى الأخيرة التي نسبت إليه ـ والتي لا ندري مدى صحتها ـ فإن كل ما تردده المعارضة بشأنه غير كاف للطعن في شرعية الرجل باعتباره البديل المناسب حال خلا الكرسي البابوي فجأة لأي سبب من الأسباب، وحتى تلك "المبررات" التي تحاول توظيف مزاعم ترك إحدى شقيقاته للمسيحية وتحولها إلى دين آخر لن تجدي نفعا في

زحزحة الرجل عن مكانته الدينية، إذ إن موقف الرجل في ذلك لا يضيره ، بل ربما يعزز مكانته على أساس أنه لا يعارض "حرية الاعتقاد"، عكس ما يردد عنه خصومه.

ويبدو لي أن "الحفاوة" في ذكرى الشهيدة "دميانة" صدمت جرجس وأحالته إلى التفكير في إجراء مراجعة من موقفه من بيشوي، ولعل ذلك ما حمله على أن يطلب التعرف على الرجل عن قرب وبدون وسطاء!

لكن أخطر ما كشف عنه جرجس في مقاله هو "غبطة" الأنبا بيشوي بالتعديلات الدستورية ، والتي بلغت به مبلغ القول "إن العيد عيدان : عيد القديسة وعيد إقرار التعديلات الدستورية التي أعلت من شأن المواطنة" ، وهنأ الرئيس مبارك بهذه التعديلات وسط عاصفة من الهتافات للرئيس داخل الكنيسة!

وبيشوي هنا لا يعبر عن وجهة نظره الخاصة، وإنما يعبر عن الرأي الرسمي للكنيسة المصرية، ومن الواضح أن الرجل لا يمثل مشروعا مستقلا أو مغايرا عن البابا شنودة ، فهو فيما يبدو امتداد طبيعي للمدرسة التي أرساها الأخير ، والتي تراهن - في طلب الحماية - على "السلطة" وليس على الجماعة الوطنية في مصر ، وهنا مكمن الخطر الذي يغفل عنه الغافلون .